يقول المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "دارفور مسرح جريمة كبير"

5 حزيران/يونيه 2008

ICC-OTP-20080605-PR319-ARA

اليوم في نيويورك، أخبر السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بأنه سيرفع إلى قضاة المحكمة قضية ثانية بشأن دارفور في شهر تموز/يوليو.

"تمثل منطقة دارفور بأكملها مسرحا للجريمة يتعرض فيه المدنيون للهجمات بلا هوادة منذ 5 سنوات، داخل قراهم. ثم في المخيمات ولا يستطيعون العودة، إذ إن أراضيهم قد سُلبت منهم. ولتخطيط مثل هذه الجرائم وارتكابها، على نطاق من هذا القبيل، ولمدة كهذه من الزمن، لابد أن المجرمين قد قاموا بتعبئة وتنسيق جهاز الدولة بكامله، من أجهزة أمنية، وبيروقراطيات إعلامية وقضائية. وتستر المسؤولين السودانيين على الجرائم، وزعمهم بأن كل شئ على ما يرام في دارفور، واتهام الآخرين بارتكاب الجرائم، إنما هي خاصية من خصوصيات النظام الإجرامي. لقد شهدنا ذلك من قبل، في رواندا، وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي بلدي، الأرجنتين أثناء النظام العسكري الديكتاتوري".

"إن المدنيين يهاجمون من طرف المسؤولين السودانيين الذين هم ملزمون بحمايتهم. وإذا كان المجتمع الدولي مقتنع بغضّ النظر عن الوضع، وإذا لم يعترف به على ما هو عليه – أي تنفيذ خطة إجرامية واسعة النطاق لتدمير مجتمعات بكاملها في دارفور– فقد تكون هذه هي الضربة القاضية على الضحايا". هذا ما قاله المدعي العام طالباً من المجلس أن يصدر بلاغاً يطلب فيه تعاون السلطات السودانية الكامل مع المحكمة.

وأشار أيضا إلى أنه، بعد مضي عام على إصدار المحكمة لأمري القبض الأولين، لم تمتثل حكومة السودان للقرار 1593، وما يزال كل من أحمد هارون وعلي كوشيب، أحد قادة ميليشيا الجنجويد، يتمتعان بالحرية ويشاركان في الأعمال الإجرامية ضد المدنيين في دارفور.

قال المدعي العام "إنهما هاربان من المحكمة". وأضاف " إن أحمد هارون يحتل منصب وزير الدولة للشؤون الإنسانية، وهو عضو في لجنة الإشراف على نشر قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن

الإفلات من العقاب ليست عبارة فارغة. إن أحمد هارون يهاجم المدنيين، ويعرقل تقديم المعونة، والوظائف الحمائية التي يقوم بها حفظة السلام. إن المجتمع الدولي يرسل رجال إطفاء الحرائق، في حين تشجع الحكومة السودانية المحرقين".

"طالما بقي هارون وكوشيب يتمتعان بالحرية في السودان، سيظل النظام الإجرامي يعمل. وسيستمر اغتصاب الفتيات. وتُهاجَم المدارس. وتُسلب الأراضي من أصحابها. وستُحلّ مجتمعات بأكملها. إن الإفلات من العقاب يشجع المجرمين على الجرأة".

إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة تحقق وتمارس اختصاصها القضائي بشأن الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا لم ترغب السلطات الوطنية المعنية في القيام بذلك، أو إذا لم تتمكن من ذلك حقيقة. ويقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقيق في أربع حالات، وهي: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وشمال أوغندا، ومنطقة دارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي حالات كلها ما تزال تتخبّط في أُتون مختلف درجات الصراع، تتضمن ضحايا في أمسّ الحاجة إلى الحماية.

للاتصال:

نيويورك:

السيدة فلورنس أولارا

منسقة العلاقات العامة بمكتب المدعي العام

البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5029 4476

لاهاي:

السيدة نيكولا فليتشر

مسؤولة الاتصال الإعلامي بمكتب المدعي العام

الهاتف (المكتب): +31 (0) 70 505 8071

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5089 0473

البريد الإلكتروني: Nicola.fletcher@icc-cpi.int